تقرير البورصة اليومي

نشاط الأسهم القيادية والرخيصة يدفع مؤشرات السوق للارتفاع

استعادت مؤشرات السوق نغمة الارتفاع الجماعي في جلسة تعاملات امس على وقع عمليات شراء واضحة لعدد من الاسهم القيادية خاصة التي من المتوقع ان تعلن عن توزيعات خلال الفترة المقبلة، كما استهدفت العمليات الشرائية العديد من الاسهم الرخيصة في قطاعات متعددة، الامر الذي ادى الى تحسن الاداء بشكل ملحوظ مقارنة مع جلسة افتتاح الاسبوع التي جنحت للتراجع بشكل لافت جراء عمليات بيع بهدف جني الارباح.

واستهل السوق تعاملاته على ارتفاع للمؤشرات الثلاثة، غير ان هذا الارتفاع لم يدم طويلا، خاصة على مستوى المؤشر السعري الذي عاد للتراجع ليخسر المؤشر مستوى 7920 نقطة جراء استمرار عمليات البيع بهدف جني الارباح، وكانت عمليات البيع واضحة على اسهم مثل تمويل الخليج وصفاة للطاقة والمعدات وابيار ومنازل واموال والتعمير، لكن تراجع المؤشر لم يستمر مع دخول محافظ استثمارية وافراد على مجموعة اخرى من الاسهم كان لها دور بارز في حفظ توازن السوق والحفاظ على مكتسباته السابقة، وابرز هذه الاسهم التابعة لمجموعة ايفا وفي مقدمتها سهم الديرة الذي كان الاكثر نشاطا سواء على مستوى الكميات او القيم، ولعبت اسهم اخرى دورا في هذا الاطار ومنها مشرف وانجازات وسنام وادنك قبل ان تتقلص مكاسبها، وكذلك بيان.

وعند الاقفال تحول مسار المؤشر من حال الانخفاض بقرابة 6 نقاط الى الارتفاع بمقدار 16 نقطة عزز بها استقراره فوق مستوى 7950 نقطة ليظل قريبا من مستوى 8000 نقطة الذي اثبت الواقع انه يجد مقاومة كبيرة كلما تخطاه.

وعلى مستوى الاسهم القيادية كان هناك نشاط لافت منذ بداية الجلسة على هذه النوعية من الاسهم وفي مقدمتها الاسهم البنكية التي جنحت اغلبها للارتفاع بشكل واضح وهو ما انعكس على المؤشرين الوزني وكويت 15، خاصة الاخير نظرا لأن اغلب مكوناته من اسهم البنوك، حيث ارتفعت اسهم الوطني وبيتك وبوبيان والمتحد والدولي والخليج، كما ارتفعت اسهم زين واجيليتي.

وعزز من تحسن اداء المؤشر الوزني الى جانب هذه الاسهم تداولات سهم وربة القوية، حيث عاد الزخم مرة اخرى للسهم ليستأنف نشاطه الصعودي بعد تراجع في جلسة اول من امس لجني الارباح، حيث استقر السهم عند مستوى 375 فلسا بعد تداولات قوية بقيمة 1,6 مليون دينار.

ومن المنتظر ان يواصل السوق نشاطه خلال الفترة المقبلة على وقع النتائج المعلنة من الشركات والبنوك خلال المرحلة المقبلة والتي يتم الافصاح عنها في الوقت الراهن.

وارتفع المؤشر السعري للبورصة الكويتية خلال جلسة امس بمقدار 16,1 نقطة ليستقر عند مستوى 7954,9 نقطة، كما ارتفع المؤشر الوزني بمقدار 3,1 نقاط ليصل الى مستوى 467,6 نقطة، كما ارتفع مؤشر كويت 15 بمقدار 9,8 نقاط ليصل الى مستوى 1102,1 نقطة.

وبلغ اجمالي الاسهم المتداولة 318,4 مليون سهم نفذت من خلال 7276 صفقة بقيمة نقدية بلغت 31,3 مليون دينار.

واستحوذت اسهم 5 شركات هي الديرة وايفا وورية وعقارات الكويت والجزيرة على اغلب القيمة النقدية وذلك من خلال تداولات بلغت قيمتها 10,4 ملايين دينار تشكل 33,2٪ من اجمالي القيمة، تصدرها سهم الديرة من خلال 4,3 ملايين دينار تشكل 13,7٪ من الاجمالي.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

16.1
نقطة ارتفاع السعري بنسبة 0,02٪، وارتفع الوزني بنسبة 0,67٪، وارتفع كويت 15 بنسبة 0,9٪.

10.4
ملايين دينار قيمة تداول اسهم 5 شركات تشكل 33,2٪ من الاجمالي.

318.4
مليون سهم تم تداولها بقيمة نقدية بلغت 31,3 مليون دينار.

أسرار البورصة

● ألغت إدارة التداول في سوق الكويت للأوراق المالية مزادا كان مقررا أمس على عدد من أسهم شركتين كانتا مدرجتين وتم شطبهما من السوق، وهما الخطوط الوطنية ومنا القابضة، وذلك لعدم حضور مندوب عن وزارة العدل، علما بأنه سيتم إعادة طرح كمية كل شركة على حدة في يومين متتاليين حسب القانون، وفي حال استمرار عدم حضور مندوب العدل سيتم إلغاء المزاد.

● لايزال الحديث عن انهاء خدمات عدد من الموظفين غير الكويتيين من البورصة مستمرا، خاصة بعد ان تركت هيئة اسواق المال مهمة اختيار الموظفين من الادارات المختلفة لإدارة السوق لاتخاذ ما تراه مناسبا في هذا الشأن.

● شريف حمدي

تراجع أسواق السعودية والإمارات

تباين أداء مؤشرات أسواق المال الخليجية في تعاملات أمس، وتراجعت مؤشرات أسواق السعودية والإمارات بشكل لافت، حيث انخفض السوق السعودي بنسبة 1,09٪، كما تراجع سوق دبي بنسبة 0,84٪، وتراجع سوق أبوظبي بنسبة 0,73٪، فيما ارتفع اداء باقي أسواق الخليج بنسب محدودة وفي مقدمتها سوق الكويت الذي ارتفع بنسبة 0,2٪.

«الديرة» في الصدارة

حظي سهم الديرة التابع لمجموعة ايفا بنشاط قوي خلال تعاملات امس استكمالا للنشاط الايجابي الذي يشهده السهم منذ فترة، وبهذا النشاط تصدر السهم قائمة الشركات من حيث كميات وقيم التداول وهو ما يعكس حجم الاقبال عليه وسط توقعات بأن تواصل الشركة تحقيق النتائج الايجابية خاصة بعد اعلانها خلال سبتمبر الماضي عن 4,8 ملايين دينار كأرباح ناتجة عن سداد قرض لأحد البنوك المحلية.

ارتفاع التضخم محليا بمعدل 2,85٪ في سبتمبر على أساس سنوي

كونا: أظهرت بيانات الادارة المركزية للاحصاء ارتفاع الارقام القياسية لاسعار المستهلكين «التضخم» في الكويت بمعدل 2,85٪ في شهر سبتمبر الماضي مقارنة بالشهر ذاته من عام 2012.

وقالت الادارة في تقريرها الشهري الخاص بالتحليل الاحصائي للارقام القياسية لاسعار المستهلكين عن سبتمبر الماضي خصت به «كونا» امس ان معدل التضخم في الكويت ارتفع على أساس شهري بنسبة 0,39٪ في سبتمبر مقارنة بأغسطس الماضي وذلك لارتفاع أسعار بعض المجموعات الرئيسية المؤثرة في حركة الارقام القياسية وانخفاض بعضها الاخر.

وأضافت ان الرقم القياسي الشهري لاسعار المستهلكين شهد في سبتمبر الماضي ارتفاعا في خمس من مجموعاته الرئيسية المؤثرة في حركة الارقام القياسية وانخفاضا في ست أخرى واستقرارا في واحدة (توزع المواد والخدمات والسلع الاكثر استهلاكا من قبل الافراد والاسر على 12 مجموعة رئيسية وفق تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض الصادر عن توصيات مكتب الاحصاء التابع للامم المتحدة).

وذكرت ان الرقم القياسي للمجموعة الرئيسية الاولى (الاغذية والمشروبات) ارتفع في سبتمبر بنسبة 4,53٪ مقارنة بالشهر ذاته من 2012 في وقت شهدت فيه المجموعة انخفاضا شهريا بنسبة 0,07٪ مقارنة بأغسطس الماضي.

وبينت أن أربع مجموعات فرعية ضمن هذه المجموعة شهدت ارتفاعا في أسعارها القياسية على أساس شهري مقارنة بأغسطس الماضي وهي مجموعة «اللحوم والدواجن» التي ارتفعت بنسبة 0,28٪ و«الخضروات الطازجة» 0,49٪ و«منتجات الالبان والبيض» 0,07٪ و«المشروبات» 0,83٪.

وقالت «الاحصاء» ان المجموعات التي شهدت انخفاضا في أسعارها هي مجموعة «الحبوب والخبز» التي انخفضت بنسبة 0,33٪ و«الاسماك والاطعمة البحرية» 1,92٪ و«الفواكه الطازجة» 0,14٪ و«السكر ومنتجاته» 0,23٪ و«مواد غذائية اخرى» 0,22٪. وأشارت الى ان الرقم القياسي للمجموعة الرئيسية الثانية «السجائر والتبغ» ارتفع في سبتمبر الماضي بنسبة 5,99٪ على اساس سنوي فيما انخفضت بنسبة 0,08٪ على أساس شهري، بينما انخفض الرقم القياسي للمجموعة الرئيسية الثالثة (الكساء وملبوسات القدم) في سبتمبر 0,62٪ على اساس سنوي في حين ارتفع بنسبة 0,32٪ على أساس شهري.

وذكرت ان المجموعة الرئيسية الرابعة «المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة» شهدت ارتفاعا في معدل التضخم خلال سبتمبر الماضي بنسبة 3,5٪ على اساس سنوي في وقت سجلت المجموعة الرئيسية الخامسة «الصحة» ارتفاعا في معدل التضخم السنوي خلال سبتمبر الماضي بنسبة 0,64٪، بينما استقر الرقم القياسي لها على اساس شهري. وبينت ان المجموعة الرئيسية السادسة «النقل» سجلت ارتفاعا في معدل التضخم السنوي بنسبة 0,49٪ خلال سبتمبر الماضي وانخفاضا في المعدل بنسبة 0,10٪ على على أساس شهري في وقت انخفض الرقم القياسي للمجموعة الرئيسية السابعة «الاتصالات» في سبتمبر بنسبة 0,2٪ على أساس سنوي.

المجرن: أزمة الدين الأميركي لها تأثيرات كبيرة على الاستثمارات الكويتية بالخارج

د.عباس المجرن متحدثا خلال الندوة (أنور الكندري)

قال أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت د.عباس المجرن إن أزمة الدين الأميركي لها تأثيرات كبيرة على الاقتصاد الكويتي ودول الخليج، حيث إن للكويت استثمارات هائلة في الولايات المتحدة، ولاسيما في سندات الخزانة، وفي أسواق المال الأميركية، فضلا عن استثمارات بالدولار بشكل عام.

وأضاف المجرن خلال ندوة عقدتها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية أمس الأول عن «تداعيات أزمة الدين الأميركي على دول الخليج»، حيث إن أي هبوط في قيمة العملة الأميركية وأي أثر سلبي في بورصاتهم، أو أي خلل في سوق الائتمان سيؤثر حتما في الاستثمارات الكويتية، مؤكدا أن الأزمة الأميركية إذا حدثت وتفاقمت فإنها ستكون أسوأ من أزمة 2008 التي كبدت الاستثمارات الكويتية آنذاك عشرات المليارات من الدولارات من حيث تراجع قيمتها السوقية والدفترية.

وأوضح المجرن أن إيرادات الميزانية العامة في الولايات المتحدة تتحقق من الضرائب بنحو 2,3 تريليون أو 15٪ من الناتج المحلي أو متوسط 18٪ خلال السنوات الخمسين الأخيرة، من خلال ضرائب الدخل الشخصي التي تتراوح بين 40 و50٪، وضرائب الرواتب بين 35 و40٪، وضرائب الشركات 5 و10٪، بالإضافة إلى ضرائب على الوقود والسلع 5٪.

وأشار المجرن إلى أن واقع الأزمة الحالية في الولايات المتحدة الأميركية يتمثل في أن إجمالي الإنفاقات أعلى من الإيرادات وتتم تغطيتها من الدين العام الذي يواصل رفع سقفه كل عام لكي تتم الموافقة عليه يتطلب موافقة الكونغرس، وقد تفاقمت الأزمة هذه المرة لتزامن رفض الحزب الجمهوري لرفع سقف الدين مع رفضهم لإقرار ميزانية 2014/2013، مما أدى إلى تأجيل الموافقة على رفع سقف الدين (16,7 تريليون دولار) حتى آخر لحظة بتاريخ 17 أكتوبر الجاري. ويعد هذا الحل إجراء مؤقتا ينتهي في 7 يناير 2014.

وأشار إلى أن تعداد السكان للولايات المتحدة في 2013 قد بلغ نحو 317 مليون نسمة في حين بلغ إجمالي الدين العام نحو 17,085 ألف مليار دولار (أكثر من 17 تريليون دولار)، مشيرا إلى أن حصة الفرد في الدين العام بلغت نحو 54 ألف دولار.

وقد تم الاتفاق وفقا لقانون ماكونيل بأنه يحق للرئيس رفع السقف منفردا وأعطى الكونغرس حق رفض الرفع من جديد ومن ثم ألزم الرئيس بالعودة إلى مجلسي النواب والشيوخ للحصول على موافقة الثلثين في كل منهما لرفع سقف الدين.

وعن الآثار المترتبة على عدم رفع سقف الدين، أكد المجرن أنه سيكون هناك تراجع ثقة المستهلكين وقطاع الأعمال، وتراجع سعر صرف الدولار، وتراجع أسعار الأسهم، وارتفاع تكلفة الاقتراض المحلي، وتراجع قيمة الثروات ومن ثم الإنفاق الاستهلاكي، وتراجع معدل نمو الاقتصاد الأميركي وهو مازال يشكل قاطرة النمو العالمي، وتعثر تعافي الاقتصاد الأميركي ودخوله إلى الكساد، بعد أن كان قد تعافى جزئيا من الأزمة وبدأ الاحتياطي الفيدرالي بالتفكير في خفض سياسة التيسير الكمي (عمليات شراء السندات الأميركية)، وتبعات على الدخول ودول المجلس

وعن الآثار المباشرة، قال المجرن إنها ستوقف عوائد السندات، حيث إن الصين وحدها تمتلك نحو 25٪ من سندات الخزانة الأميركية، وتمتلك اليابان سندات تبلغ قيمتها 1,14 تريليون دولار، ودول أوروبا نحو 1 تريليون، ونحو 285 مليار دولار لدول مجلس التعاون، في حين تمتلك البرازيل وحدها سندات بقيمة 256 مليار دولار.

وعن الآثار غير المباشرة، أوضح المجرن أنها ستكون من خلال انخفاض قيمة الاحتياطي النقدي المقوم بالدولار، وتراجع قيمة الإيرادات النفطية بسبب عاملي الانكماش الاقتصادي العالمي وضعف الدولار، وخسائر الميزان التجاري بسبب الحاجة إلى مبالغ أكبر من الدينار لتغطية تكاليف الاستيراد، وانهيار قيمة الأصول المالية ما يتبع ذلك من خسائر في قطاع الأعمال، وانخفاض قيمة الأصول الكويتية في السوق الأميركية وتلك المقومة بالدولار في مناطق أخرى.

● مدحت فاخوري

بسبب وجود شهادات باطلة لأعضاء مجلس إدارتها

«الدولية للاستثمار» و«أجال القابضة» تنذران «التجارة» ببطلان مجلس إدارة «جراند»

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان شركتي المجموعة الدولية للاستثمار وأجال القابضة وعبر ممثليهما القانونيين قد تقدما بإنذار رسمي إلى وزارة التجارة والصناعة وذلك بصفتهما مساهمتين في شركة المشروعات الكبرى العقارية «جراند» تطالبان فيه ببطلان مجلس ادارة جراند المنتخب في 26 مايو الماضي.

وتضمن الإنذار الرسمي المطالبة بوقف اتخاذ أي اجراءات من قبل وزارة التجارة والصناعة او اصدار أي شهادات أخرى لحين انعقاد جمعية عمومية للشركة وانتخاب مجلس ادارة جديد وكذلك اتخاذ كل الاجراءات القانونية نحو المتسبب في تلك الاضرار التي حاقت بالشركة ومساهميها والتبليغ عن وقائع النيابة العامة للتحقيق في وقائعها مع حفظ كل الحقوق القانونية للمنذرين، وفيما يلي نص الانذار:

● الموضوع: المنذران بصفتيهما مساهمين بشركتي المشروعات الكبرى العقارية واجال القابضة ولما كان المنذر اليه بصفته قد قام باتخاذ عدة اجراءات باطلة والتي اضرت بالمنذرين بصفتيهما احد المساهمين في الشركتين سالفتا الذكر، حيث انه في غضون شهر مايو 2013 وتحديدا السادس والعشرين من ذلك الشهر قامت وزارة التجارة والصناعة باصدار شهادة لمن يهمه الامر تشهد بموجبها الوزارة بان الاشخاص المذكور اسماؤهم بتلك الشهادة هم اعضاء مجلس الادارة لشركة المشروعات الكبرى العقارية (جراند) (ش.م.ك) مع العلم بأن الوزارة قد قامت من تلقاء نفسها بتعديل تشكيل مجلس الادارة بتلك الشهادة دون سند قانوني وبالمخالفة للفتوى الصادرة من هيئة الفتوى والتشريع الصادرة في عام 1964 والتي تؤكد على انه لا يجوز تعديل تشكيل اعضاء مجلس ادارة منته او تقديم استقالة او تغيير ممثلي الشركات.

وبتاريخ 2013/6/30 قامت الوزارة باصدار شهادة اخرى لذات الشركة باسماء اعضاء مجلس آخرين ومختلفة عن المجلس السالف ذكره، وايضاً من تلقاء نفسها ودون سند قانوني او عقد جمعية عمومية للشركة وبالاطار الذي حدده القانون ومن ثم اعادة تشكيل مجلس ادارة جديد وذلك قبل صدور اللائحة التنفيذية الجديدة.

وبعد اصدار تلك الشهادة الباطلة والمؤرخة في 2013/6/30 قام ذلك المجلس الباطل باجراء العديد من التصرفات الباطلة مستغلين تلك الشهادة بالاضرار بمصالح الشركة والمساهمين فيها والتلاعب بميزانيات الشركة ودون سند قانوني صحيح وكان اساس ذلك التلاعب هو تلك الشهادات الصادرة من الوزارة.

وبتاريخ 2013/9/25 قامت الوزارة باصدار شهادة لمن يهمه الامر باعادة مجلس الادارة السابق والقانوني استنادا للفتوى الصادرة من هيئة الفتوى والتشريع بأن عضوية المذكورين بتلك الشهادة تستمر حتى انعقاد جمعية عمومية عادية وانتخاب مجلس ادارة جديد وبطلان الشهادتين الصادرتين بتاريخ 2013/5/26 و2013/6/30 بعد اثارة الموضوع وتقديم شكوى.

وبتاريخ 2013/10/7 اصدرت وزارة التجارة شهادة لمن يهمه الامر بأن رئيس مجلس الادارة ونائبه بشركة المشروعات الكبرى العقارية وطبقا للمادة 21 من النظام الاساسي للشركة بأنه يملك حق التوقيع للشركة منفردا كل منهما وهذا مخالف للنظام الاساسي للشركة.

وبتاريخ 2013/10/10 قامت وزارة التجارة والصناعة بتوجيه كتاب لشركة المشروعات الكبرى العقارية (جراند) بشأن طلب وقف اصدار شهادات لمجلس ادارة الشركة وذلك بناء على الكتاب الوارد للوزارة من السيد الوكيل المساعد للشؤون القانونية رقم «2013ـ13309ـ22ـm» والمؤرخ في 2013/10/8 والذي يفيد بأن الوزارة قد اوقفت الشهادات الصادرة للشركة لحين البت في الشكوى المقدمة الى الشؤون القانونية وان مجلس الادارة المنتهي عضويته بتاريخ 2012/12/31 هم الاعضاء القانونيون للشركة والسالف ذكرهم بموجب الشهادة المؤرخة في 2013/9/25.

ولما كان ذلك ومن خلال ما ذكر بيانه من تضارب تلك الشهادات الصادرة من وزارة التجارة والصناعة والتي تسببت في الاضرار بمصالح الشركة وضياع حقوق المساهمين بما لا يدع مجالا للشك بان تلك الاضرار ما كانت لتحدث لولا قيام الوزارة باصدار تلك الشهادات الباطلة ومن ثم تتحمل الوزارة تبعات افعالها وكل الاضرار المالية والتي حاقت بالشركة والمساهمين بها بما يجعل الوزارة في دور المساعد في نهب حقوق الشركة والمساهمين فيها بدلا من المحافظة عليها، وهو الأمر الذي دعا المنذر لتوجيه هذا الانذار الرسمي للمنذر اليه لينذره بموجبه بوقف اتخاذ اي اجراءات من قبل الوزارة او اصدار اي شهادات اخرى لحين انعقاد جمعية عمومية للشركة وانتخاب مجلس ادارة جديد، واتخاذ كل الاجراءات القانونية نحو المتسبب في تلك الاضرار التي حاقت بالشركة ومساهميها والتبليغ عن وقائع التزوير أمام النيابة العامة للتحقيق في وقائعها.

● لذلك، ولما كانت تلك الاجراءات الصادرة من المنذر اليه بصفته والتي من شأنها قد اضرت بالمنذرين ضررا بليغا مما حدا بهما لانذار المنذر اليه بصفته لاتخاذ كل الاجراءات القانونية لوقف اي اجراءات قد تؤدي الى الاضرار بالمنذرين، والا فسوف يقوم الطالب باتخاذ كل الاجراءات القانونية منها المدنية والجزائية في مواجهة المنذر اليه، مع حفظ حقوق الطالب في الرجوع على المنذر اليه بالتعويض الجابر لما تسبب فيه الاخير من اضرار للطالب في عدم تنفيذ الحكم سالف البيان.

● بناء عليه: أنا مندوب الاعلان سالف الذكر قد انتقلت الى حيث مقر المنذر اليه وسلمته صورة من هذا الانذار للعلم بما جاء به وما اشتمل عليه ونفاذ مفعوله قانونا وهذا وقد نبهت عليه بوقف اتخاذ اي اجراءات من قبل الوزارة او اصدار اي شهادات اخرى لحين انعقاد جمعية عمومية للشركة وانتخاب مجلس ادارة جديد، وكذلك اتخاذ كل الاجراءات القانونية نحو المتسبب في تلك الاضرار التي حاقت بالشركة ومساهميها والتبليغ عن وقائع التزوير امام النيابة العامة للتحقيق في وقائعها مع حفظ كل الحقوق القانونية للمنذرتين.

● زكي عثمان

«المركزي»: عرض النقد بمفهومه الواسع ارتفع بنسبة 1,4٪ سبتمبر الماضي

الكويت ـ كونا: أظهرت أرقام صادرة عن بنك الكويت المركزي ان عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن 2) ارتفع بنسبة 1,4٪ في شهر سبتمبر الماضي مقارنة بشهر أغسطس الماضي ليبلغ 31633 مليون دينار. وقالت ادارة البحوث الاقتصادية في البنك بنشرتها الشهرية عن سبتمبر الماضي ان ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار ارتفعت 1,5٪ الى 27389,5 مليون دينار، بينما انخفضت الودائع بالعملات الاجنبية 1٪ الى 2780,3 مليون دينار. وأضافت ان اجمالي أرصدة مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بالدينار الكويتي والمتمثل في سندات (المركزي) انخفض في سبتمبر الماضي بنسبة 1,3٪ مقارنة بأغسطس الماضي ليبلغ 1875 مليون دينار، في حين ارتفع اجمالي الموجودات للبنوك بنهاية سبتمبر الماضي بنسبة 0,6٪ الى 49821,7 مليون دينار.

وذكرت ان صافي الموجودات الاجنبية للبنوك المحلية انخفض بنسبة 1,6٪ في سبتمبر الماضي الى 6883,5 مليون دينار، في وقت قفزت فيه ودائع الاجل لدى البنك المركزي بنسبة 12,9٪ في الشهر ذاته الى 2847,7 مليون دينار. وبينت الادارة في نشرتها ان الودائع من غير المقيمين بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية انخفضت بنسبة 0,8٪ الى 630,1 مليون دينار، في حين انخفضت الودائع بالعملات الاجنبية بنسبة 6,9٪ الى 2074,2 مليون دينار. وقالت ان أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المستخدمة للمقيمين ارتفعت بنسبة 0,9٪ عن مستواها المسجل في أغسطس الماضي لتسجل 28425,7 مليون دينار، في حين استقر متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزينة مدة عام عند 1٪. وأشارت الى ان تمويل الواردات الكويتية قفز في سبتمبر الماضي بنحو 46,5٪ الى 557 مليون دينار، في وقت استقر متوسط سعر صرف الدولار الأميركي الشهر ذاته عند مستواه المسجل في أغسطس الماضي والبالغ 283,87 فلسا للدولار.

كاميرون يعلن عن إصدار سند إسلامي بريطاني بقيمة 200 مليون جنيه إسترليني

لندن ـ كونا: أعلن رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون أمس عن استعداد حكومته لإصدار سند إسلامي (صك) بقيمة 200 مليون جنيه إسترليني لتصبح بريطانيا أول دولة غربية تقدم هذا النوع من الخدمات المالية الاسلامية.

وأكد كاميرون خلال افتتاح أعمال المؤتمر التاسع للمنتدى الاقتصادي الاسلامي العالمي ان بورصة لندن ستصبح ابتداء من العام المقبل أول هيئة مالية غربية ستعتمد مؤشرا خاصا للأسواق الاسلامية ضمن مؤشرها العالمي (فوتسي 100) الذي يعد من أقوى مؤشرات الأسواق المالية في العالم.

وشدد على ان بلاده تطمح لتصبح أكبر دولة خارج العالم الاسلامي في مجال تقديم الخدمات المالية التي تلتزم بمبادئ الشريعة الاسلامية، مضيفا ان ذلك سيمكن الحي المالي للندن من الارتقاء إلى مكانة بعض المدن العربية وفي مقدمتها دبي من حيث القدرة على توفير الخدمات المالية الاسلامية واستكشاف الفرص الاستثمارية التي توفرها. وأشار كاميرون إلى ان بريطانيا ظلت دائما في مقدمة الدول الأوروبية والغربية التي شجعت على تأسيس المصارف الاسلامية كجزء من نظامها المالي، مبينا ان بلاده تراعي التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي وتدرك أهمية مواكبة التحولات في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار. وأضاف ان بعض الدول تفضل الانغلاق على نفسها وترفض الانفتاح على الاخر ومد جسور التعاون، موضحا ان بلاده لن تقع في تلك الأخطاء وستظل مصممة على إرساء جسور التعاون والشراكة مع العالم الاسلامي في شتى المجالات وعلى رأسها المال والأعمال. وذكر كاميرون ان الاسواق المالية الاسلامية تسجل نموا بنسبة 50٪ مقارنة بنظيرتها الغربية بينما يتوقع ان تصل قيمة الاستثمارات الاسلامية العالمية إلى 1,3 تريليون جنيه إسترليني بنهاية العام المقبل وهو ما يحتم على بريطانيا العمل على ضمان ان يتم عقد أكبر نسبة من الاستثمارات الاسلامية المستقبلية انطلاقا من لندن.

وأكد ان بلاده كانت ولاتزال مفتوحة أمام الاستثمارات الخارجية وبخاصة من دول العالم الاسلامي، معربا عن سعادته بعقد المؤتمر التاسع للمنتدى الاقتصادي الاسلامي العالمي في لندن لأول مرة خارج دول العالم الاسلامي.

من جانبه، أكد رئيس المنتدى الاسلامي الاقتصادي العالمي ورئيس وزراء ماليزيا محمد نجيب عبدالرزاق على الدور الريادي الذي أصبحت تلعبه الخدمات المالية الاسلامية ضمن الاقتصاد العالمي.